



نضال الشعب

د. مجدلاوي مهنا بعيد الفصح المجيد:
«فلسطين نموذجاً للتعايش والتآخي وهذه
المناسبة تعتبر عيداً وطنياً لكل أبناء شعبنا»

العدد رقم (183)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2026/4/13

وقف للنار أم إدارة للصراع؟

بما يعكس محاولة لإعادة تعريف قواعد الاشتباك الإقليمي، وعلى الضفة الأخرى، تميل الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، إلى تفكيك هذه المسارات وتعزيز منطق الفصل بين الجبهات، بما يتيح استمرار العمليات العسكرية الانتقائية وفرض وقائع ميدانية جديدة، كما يتجلى في التصعيد المتكرر على الساحة اللبنانية. أما القضية الفلسطينية، فتغيب مرة أخرى عن مركز هذه الترتيبات، في استمرار نهج دولي يقوم على إدارة الأزمات لا حلها، وعلى تجزئة الصراع بدل مقاربتة ككل مترابط، وإن هذا التغيب لا يشكل ظلماً سياسياً فحسب، بل يقوّض أيضاً أي إمكانية لبناء استقرار حقيقي في المنطقة، إذ لا يمكن تجاوز جوهر الصراع دون معالجة جذوره المرتبطة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

إن ما يجري اليوم لا يمثل نهاية حرب، بل إعادة تموضع ضمن صراع مفتوح، تدار فيه التهدة كأداة تكتيكية، لا خيار استراتيجي دائم، فوقف إطلاق النار، في ظل تناقض الأهداف وتباين التفسيرات واستمرار التوتر في ساحات متعددة، يبقى هشاً وقابلاً للانهايار في أي لحظة.

وأمام هذه التحولات، تبرز ضرورة بلورة رؤية وطنية فلسطينية شاملة، تتجاوز منطق رد الفعل، وتستند إلى قراءة دقيقة لموازن القوى، بما يعيد للقضية الفلسطينية موقعها الطبيعي في قلب التفاعلات الإقليمية والدولية، رؤية تقوم على توحيد الصف الوطني، وتعزيز مقومات الصمود، وتفعيل الحضور السياسي الفلسطيني، بالتوازي مع دفع عربي جاد نحو استعادة زمام المبادرة وبناء موقف موحد يعيد الاعتبار لفكرة التضامن، فالقضية الفلسطينية، بوصفها جوهر الصراع في المنطقة، لا يمكن أن تبقى خارج معادلات الحل، لأن أي تسويات لا تنطلق منها ولا تعالج جذورها ستظل تسويات مؤقتة، قابلة للتآكل والانهايار.

تدخل المنطقة مرحلة جديدة من إعادة ترتيب التوازنات مع الإعلان عن وقف لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، في خطوة لا يمكن قراءتها بوصفها تسوية نهائية، بقدر ما هي تعبير عن توازن ردع مؤقت فرضته كلفة المواجهة وحدود القوة لدى الطرفين، فلا واشنطن نجحت في فرض إرادتها كاملة، ولا طهران انكسرت أو تراجعت، بل تكشف أن الانزلاق نحو مواجهة شاملة يحمل أثماناً تتجاوز قدرة الجميع على الاحتمال.

لقد أظهرت أيام التصعيد القصيرة هشاشة الاستقرار الدولي حين يتعلق الأمر بهذه المنطقة، حيث انعكست المواجهة سريعاً على أسواق الطاقة، وارتفعت أسعار النفط، وبرزت تهديدات جدية لأمن الملاحة، ولا سيما في مضيق هرمز، بما أعاد التأكيد أن الشرق الأوسط ما زال نقطة ارتكاز في معادلة الاقتصاد العالمي، وأن أي اضطراب فيه سرعان ما يتحول إلى أزمة دولية مفتوحة.

وفي هذا السياق، تتقدم التحركات الدبلوماسية والمؤشرات إلى مفاوضات غير مباشرة، من بينها اللقاءات التي تحضر في باكستان، بمشاركة وفود رفيعة من الطرفين، في محاولة لاختبار إمكانية الانتقال من التهدة العسكرية إلى تفاهات سياسية أوسع، غير أن هذه المسارات، رغم أهميتها، تكشف خلافاً بنيوياً في طبيعة إدارة الصراع، يتمثل في تغيب الفاعل العربي، رغم أن دول المنطقة، ولا سيما الخليج، كانت الأكثر تعرضاً لتداعيات التصعيد، والأشد حساسية لارتداداته الأمنية والاقتصادية، وهكذا تستمر معادلة تحويل الإقليم إلى ساحة لتبادل الرسائل، لا شريكاً في صياغة الحلول.

في المقابل، تدفع إيران باتجاه مقارنة شاملة تقوم على ترابط الساحات، وتسعى إلى إدماج ملفات متعددة، من لبنان إلى اليمن، ضمن معادلة تفاوضية واحدة،

افتتاحية
العدد

قراءة في تحولات المشهد الإقليمي

انفكك طهران: غزة غنيمة مذبوحة ولبان ظهر لا يحتمل

بقلم: نسيم قبها*

إن مفهوم «احتكار الدولة لاستخدام القوة»، الذي صاغه ماكس فيبر كأساس للدولة الحديثة، يجد اليوم تجلياته الأكثر إلحاحاً في الحالة اللبنانية. فاستمرار وجود سلاح خارج إطار الدولة يعني استمرار لبنان كساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية، واستمرار رهنه لمشاريع لا تخدم مصلحته الوطنية.

إن المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية المقبلة، والتي ستفرضها وقائع الميدان بعد الضربات الموجعة التي يتعرض لها لبنان، لن تكون مجرد تفاوض حول حدود أو مياه، بل ستكون تفاوضاً حول مستقبل دور حزب الله. وهنا تكمن المفارقة: إن الضربات الإسرائيلية، رغم قسوتها، قد تكون وسيلة «ترويض» للشارع اللبناني ليدرك حتمية التخلي عن المغامرات العسكرية باسم المقاومة.

الاستشراف الفلسطيني: دروس لم نتعلمها بعد

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فما يحدث في غزة ولبنان يحمل دروساً قاسية يجب استخلاصها. إن الانكفاء الإيراني يكشف هشاشة التحالفات الإقليمية التي تبني على أساس المصلحة الآنية وليس على أسس مبدئية ثابتة. فلسطين التي راهنت على محاور إقليمية، تجد نفسها اليوم أمام اختبار تاريخي لإعادة تعريف مفهوم المقاومة بما يتوافق مع متغيرات العصر.

إن مصطلح «العجز الاستراتيجي» الذي يصف حالة التشرذم الفلسطيني، لم يعد كافياً لتفسير المأساة. نحن أمام حالة من «الابتلاع الجيوسياسي» حيث تم استغلال القضية الفلسطينية كغطاء لصراعات إقليمية لا تخدم في جوهرها التحرر الوطني.

نحو واقع إقليمي جديد

إن المنطقة التي ترسم ملامحها اليوم هي مختلفة جذرياً عن تلك التي عرفناها بعد الربيع العربي. إن الهدنة الإيرانية الأمريكية، مهما كانت هشة ومؤقتة، ستفرض معادلات جديدة على جميع الأطراف. وإذا كان لبنان سيدفع الثمن الأكبر عبر «ترويض» قسري قد يمهّد لمفاوضات صعبة، فإن غزة ستظل الجرح المفتوح الذي ينزف بلا هوادة.

السؤال الفلسفي الذي يبقى معلقاً: هل يمكن للمقاومة أن تنتصر حين تتحول إلى سلعة في سوق النفوذ الإقليمي؟ أم أن الخلاص يبدأ باستعادة القرار الوطني المستقل بعيداً عن المحاور الإقليمية المتقلبة؟ إن الإجابة على هذا السؤال ستحدد مصير الأجيال القادمة في فلسطين ولبنان والعالم العربي بأسره.

في النهاية، يبقى المشهد مفتوحاً على كل الاحتمالات، ولكن المؤكد أن المنطقة لن تعود كما كانت، وأن دروس هذه المرحلة ستكتب بحروف من نار على جدران التاريخ. أما من يظن أن إيران ستعود لتحمي غزة أو لبنان بعد أن عقدت صفقتها مع أمريكا، فهو واهم. فالسياسة الدولية لا تعرف الوفاء، بل تعرف المصالح، وغزة ولبنان لم يكونا يوماً أكثر من أدوات في لعبة كبرى انتهى دورها الآن.

*كاتب وباحث فلسطيني

في خضم التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تعصف بالشرق الأوسط، يلوح في الأفق مشهد استراتيجي جديد يحمل في طياته إعادة تشكيل قواعد اللعبة الإقليمية. إن الهدنة التي ترسم ملامحها بين إيران والولايات المتحدة، والتي تحمل في جوهرها تفاهماً ضمناً حول مناطق النفوذ وحدود التأثير، تضع تحالفات إيران أمام اختراق وجودي غير مسبوق. فما إن بدأت طهران تشم رياح التفاهم مع واشنطن، حتى أخذت تلتف أنفاسها الأخيرة كحاضن إقليمي للمقاومة في لبنان، بعد إنهاء عسكرة حماس في غزة، تاركة الساحتين فريسة لتوازنات جديدة لم تكن في الحسبان.

غزة: غنيمة مذبوحة على مذبح المصالح الإيرانية

إن المشهد الفلسطيني في غزة اليوم ليس سوى انعكاس مأساوي لسياسة «الاستنزاف بالوكالة» التي أتقنتها طهران لعقود. فبينما كانت إيران توزع بطاقات الدعم المالي والعسكري كأوراق لعب في لعبة إقليمية كبرى، كانت غزة تتحول تدريجياً إلى ساحة تجارب لصواريخ وأفكار لا تخدم إلا أجندة التوسع الإيراني. واليوم، ومع بدء طهران بسحب يدها بهدوء تحت غطاء التفاهات مع واشنطن، تكشف غزة أنها تركت كغنيمة مذبوحة على تخوم التوازنات الجديدة.

إن مفهوم «الابتزاز الجيوسياسي» الذي طالما مارسته إيران عبر أذرعها المختلفة، يفضح اليوم زيف الشعارات التي رفعتها طهران لعقود. فلم تكن غزة بالنسبة لإيران أكثر من «ورقة ضغط» في معادلة تفاوضية كبرى، ورقة يمكن التضحية بها حين تسنح الفرصة لصفقة أكبر. وهنا تبرز المفارقة الفلسفية العميقة: حين تصبح المقاومة سلعة في سوق النفوذ الإقليمي، فإن أول ضحاياها هم أولئك الذين آمنوا بها كحقيقة تحرر وليس كأداة تفاوض.

لبنان: ظهر إيران الذي لا يحتمل

على الجانب اللبناني، تتجلى المأساة بشكل أكثر تعقيداً. فلبنان الذي تحول إلى ساحة صراع بالوكالة بين إيران وإسرائيل، يدفع اليوم ثمن رهانات لم يصنعها هو. إن إدارة إيران ظهرها للبنان في هذه المرحلة الحرجة، ليست مجرد خيانة سياسية عابرة، بل هي اعتراف صريح بأن حزب الله قد أدى دوره كقوة ردع وموازنة، وأصبح عبئاً استراتيجياً على طهران التي تسعى لتقليص التزاماتها الإقليمية.

إن الفلسفة السياسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله تستند إلى مفهوم «العمل الاستراتيجي» الذي يُستغل في أوقات الحاجة ويُترك في أوقات الانكماش. وما نشهده اليوم هو تجسيد حي لهذه الفلسفة، حيث تُترك الساحة اللبنانية لتستفرد بها إسرائيل بعد أن سُحبت منها شبكة الأمان الإيرانية التي كانت توفر الحد الأدنى من توازن الردع.

الحتمية اللبنانية: تسليم السلاح سبيلاً وحيداً

إن قراءة المشهد اللبناني يعيون استشرافية تقودنا إلى حقيقة قاسية ولكنها حتمية: لا اتفاق مع إسرائيل، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، إلا عبر تسليم حزب الله لسلاحه للجيش اللبناني. هذه المعادلة ليست مجرد شرط إسرائيلي أو أمريكي، بل هي ضرورة وجودية للبنان كدولة ذات سيادة.

إعدام الأسرى انتهاك صارخ للقيم الإنسانية والمواثيق الدولية

بقلم: د. عودة عابد

أعدت منظمات حقوقية إسرائيلية مثل عدالة وهاموك وأطباء من أجل حقوق الإنسان وبتسليم ورقة تحليلية في يناير 2026 أكدت أن القانون يؤسس إطاراً تمييزياً يعاقب يجرم الفلسطينيين من الحماية القانونية المتساوية والمحاكمة العادلة والحماية من التعذيب، هذه المنظمات حذرت من أن أي حكم إعدام ناتج عن هذا التشريع سيكون حرماناً تعسفياً من الحياة، كما أدان التحالف العالمي ضد عقوبة الإعدام حيث أعرب عن قلقه الشديد معتبراً التشريع خطوة رجعية خطيرة تتعارض مع الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، فيما يتعلق بتوافق هذا القانون مع القوانين الدولية فإن الواقع يشير إلى انتهاكات جسيمة متعددة، اتفاقيات جنيف تحظر صراحة إعدام الأشخاص المحميين تحت الاحتلال بما في ذلك المدنيين في الأراضي المحتلة، كما ان المادة الثالثة والثلاثون من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع العقوبات الجماعية والإعدامات التعسفية، كذلك يخالف القانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحدد عقوبة الإعدام بالجرائم الأشد خطورة فقط ويشترط ضمانات المحاكمة العادلة. القانون يحمل أبعاداً إعلامية واجتماعية أعمق، الدعاية الإسرائيلية تستخدمه لتعزيز صورة الضحية التي تبرر أي إجراء انتقامي، هذا السرد يتجاهل الواقع اليومي للأسرى الفلسطينيين الذين يتعرضون للتعذيب والإهمال الطبي والعزل الانفرادي كما وثقت المنظمات الحقوقية، اجتماعياً يعمق القانون من حالة اليأس والغضب في المجتمع الفلسطيني مما يغذي دورة العنف بدلا من حلها، في تحليل أعمق يمكن القول إن هذا التشريع يكشف عن أزمة أخلاقية في النظام الإسرائيلي، بدلا من البحث عن حلول سياسية جذرية يلجأ إلى أدوات عقابية تاريخية فاشلة، ان عقوبة الإعدام لن تنجح في القضاء على الجريمة بل عززت من الاستقطاب الاجتماعي، في سياق الاحتلال تصح هذه العقوبة أداة للقمع السياسي وليس للعدالة. إن الأسرى الفلسطينيين يمثلون شريحة واسعة من المجتمع تضم آلاف الأفراد محتجزين لأسباب سياسية، إعدام بعضهم لن ينهي النزاع بل سيزرع بذورا لمزيد من التمرد والمقاومة، هذا ما أكدته المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان التي دعت الأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لوقف القانون قبل إقراره.

من الناحية الدولية يثير القانون مخاوف جدية حول مستقبل السلام في المنطقة، الاتحاد الأوروبي أدان المشروع معتبراً عقوبة الإعدام انتهاكا للحق في الحياة وحرية الإنسان من التعذيب، مثل هذه الإدانات تعكس إجماعاً دولياً متزايداً على رفض عقوبة الإعدام كأداة سياسية. في الختام يمثل قانون الإعدام للأسرى قمة التناقض بين الادعاءات الإسرائيلية بالديمقراطية والواقع الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، إنه ليس مجرد تشريع بل هو إعلان عن فشل سياسي وأخلاقي يعمق الجرح الإنساني في المنطقة، المؤسسات الحقوقية تؤكد أن الطريق الوحيد للعدالة الحقيقية يكمن في احترام القانون الدولي والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، أما الاستمرار في هذا النهج فسيؤدي إلى مزيد من الدمار والعزلة الدولية لإسرائيل، الواقع يفرض نفسه، الاحتلال يولد المقاومة والقمع يولد التمرد، عقوبة الإعدام لن تحل قضية بل ستضاف إلى سجل الانتهاكات التي تتراكم منذ عقود، في عالم يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام تستمر إسرائيل في تمسكها بأدوات قديمة تكشف عن جوهر النظام الذي يعتمد على التمييز والقوة بدلا من الحوار والعدالة، هذا القانون إن أقر سيكون صفحة سوداء جديدة في تاريخ إسرائيل لكنه لن يكون الكلمة الأخيرة، إن الصمود الفلسطيني والضغط الدولي والوعي الحقوقي سيظلان يشكلان الرد الحقيقي على مثل هذه الإجراءات. على الدبلوماسية الفلسطينية والمؤسسات ذي العلاقة العمل بكل قوة على مواجهة هذا القانون الصارخ ضد الاسرى الفلسطينيين، المواجهة بكل الوسائل والامكانيات المتاحة لإسقاط هذا القرار الجائر بحق الفلسطينيين الاحرار.

في عصر الاحتلال الاستيطاني الفاشي الذي يمتد عقوداً من الظلم والطغيان يبرز قانون اعدام الأسرى كتعبير واضح عن النزعة العنصرية التي تتسم بها بنية النظام الإسرائيلي، هذا التشريع الذي يدفعه اليمين المتطرف يعكس تحولا واضحا في السياسة الإسرائيلية التي كانت تتبع سياسة إلغاء فعلي لعقوبة الإعدام منذ العام 1954. اليوم وفي مارس 2026 تقدم لجنة الأمن القومي في الكنيست مشروع القانون إلى مرحلة التصويت النهائي بعد تعديلات طفيفة أجرتها تحت ضغط المعارضة، هذا القانون يفرض عقوبة الإعدام الإلزامية على الأسرى الفلسطينيين المدنيين بقتل إسرائيليين في سياق ما يصفه بالإرهاب ذي الدوافع القومية أو الأمنية، الإعدام يتم شنقا خلال تسعين يوما من الحكم النهائي دون حق الاستئناف في كثير من الحالات ودون إمكانية العفو أو تخفيف العقوبة، هذا الإجراء يستهدف بشكل واضح الأسرى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين يحاكمون أمام المحاكم العسكرية بينما يستثنى الإسرائيليين اليهود الذين يرتكبون جرائم مماثلة ويمنحهم فرصة الحكم بالسجن المؤبد. مثل هذا التمييز يجسد جوهر النظام الاستعماري الذي يبنى شرعيته على التفرقة العنصرية. السياسيون المتطرفون مثل: بن غفير يروجون لهذا القانون كضمانة للأمن القومي وكوسيلة لمنع صفقات تبادل الأسرى المستقبلية، لكنه في الواقع يمثل امتدادا لسياسة السيطرة الشاملة التي تستهدف القضاء على أي شكل من أشكال المقاومة الفلسطينية.

من الناحية السياسية يأتي هذا القانون ضمن استراتيجية الحكومة الائتلافية اليمينية التي تسعى إلى تعزيز السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة من خلال تشريعات تركز التمييز، إنه ليس مجرد إجراء جنائيا بل هو أداة في الصراع الديموغرافي والأمني الذي يرى في الفلسطينيين تهديدا وجوديا دائما، كما ان الإعلام الإسرائيلي يصور القانون كضرورة أخلاقية وكرد فعل طبيعي على أحداث السابع من أكتوبر 2023. هذه السردية الإعلامية تتجاهل السياق الأوسع للاحتلال المستمر والاستيطان غير الشرعي والحصار الاقتصادي والاجتماعي الذي يدفع نحو دوامة العنف.

اجتماعياً يعمق القانون من معاناة المجتمع الفلسطيني الذي يعاني أصلا من جرائم الاحتلال بسبب الاعتقالات الإدارية والمحاكمات الجائرة، الأسرى ليسوا مجرد أفراد محتجزين بل هم رموز للصمود الوطني وجزء من نسيج اجتماعي يربط العائلات بالقضية، إعدام أحدهم يعني تدمير عائلات بأكملها وزرع الرعب في نفوس الشباب الذين يرون في المقاومة خيارا وحيدا أمام الظلم الممنهج، ويحول الصراع إلى مواجهة وجودية تفتقر إلى أي أفق سياسي، كما ان المؤسسات الحقوقية والإنسانية لم تتأخر في إدانة هذا التشريع بشدة، هناك منظمة العفو الدولية أكدت في بيانها الصادر في فبراير 2026 أن مشاريع القوانين هذه تركز نظام الأبرتهاد وتنتهك الحق في الحياة والمحاكمة العادلة، المنظمة حذرت من أن تطبيق عقوبة الإعدام في المحاكم العسكرية قد يرقى إلى جريمة حرب خاصة مع غياب الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. كذلك أصدر خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بيانا في الرابع من فبراير 2026 يدعو إسرائيل إلى سحب مشروع القانون فوراً.

جامعة الدول العربية عبر مجلسها الإداري وعلى مستوى المندوبين الدائمين ادانت قانون اعدام الاسرى ودعت الي مواجهته بحشد دولي، الخبراء أشاروا إلى أن العقوبات الإلزامية تنتهك الحق في الحياة بموجب المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنها تزيل السلطة التقديرية للقضاة وتمنعهم من النظر في الظروف المخففة. كما أكدوا أن التمييز الواضح ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يخالف مبدأ عدم التمييز. المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك في يناير 2026 وصف الاقتراحات بأنها تتعارض تماما مع القانون الدولي ودعا إلى إسقاطها، كما



الرحيل القسري من وادي قانا: مستوطنون يدفعون عزبة العيون لمغادرة أرضها

تقرير - عمود الخفش

الزيتون وصوت أجراس الأغنام. لكن هذا المشهد تبدل قسراً مع تصاعد اعتداءات المستوطنين في المنطقة.

ووادي قانا محمية طبيعية تقع بين سفحي جبلين على بعد 10 كم من الجهة الشمالية الغربية من مدينة سلفيت، واقام الاحتلال عليه مستعمري «نوفيم» و«ياكير» في الجهة الشرقية للوادي الذي نبع معظم أراضيه دير استيا شمال محافظة سلفيت، بالإضافة إلى أراضي بلدات جينصافوط وقراوة بني حسان. تزيد مساحة الوادي عن 10,000 دونم من الأراضي الزراعية الخضراء الممتلئة ببيارات

لم يعرف السبعيني فريد مقبل، مكاناً ينتمي إليه كما عرف عزبته في وادي قانا غرب سلفيت. هناك وُلد، وهناك خطا خطواته الأولى، وكبر صبيّاً يرعى الأغنام مع والده، قبل أن يصبح هو الراعي وربّ الأسرة. في هذه البقعة الصغيرة من الأرض عاش فريد وعائلته تفاصيل حياتهم كلها؛ طفولته، شبابه، كهولته، وحتى شيخوخته التي ظنّ أنها ستمضي بهدوء بين أشجار

الحمضيات. ويعد أهم الوجهات السياحية الداخلية في محافظة سلفيت والمناطق المجاورة.

شرع الاحتلال الإسرائيلي بملاحقة المزارعين ومنع الفلاحة بحجة أن المنطقة محمية طبيعية ثم بدأ بالاستيلاء على الأراضي وإضافة مناطق سكنية تابعة لمستعمرة «نوفيم». وفي تجمع عزبة العيون بوادي قانا تعيش 11 عائلة، من ال مقبل وعرب الخولي، بواقع نحو 90 فرداً، يعتمدون بشكل أساسي على تربية المواشي والزراعة كمصدر للعيش. غير أن حياتهم خلال الفترة الأخيرة تحولت إلى حالة من الخوف الدائم، مع تصاعد ممارسات المستوطنين واعتداءاتهم المتكررة.

ويقول سكان التجمع إن المستوطنين باتوا يقتحمون التجمع بشكل متكرر، ويلاحقون الرعاة في المراعي، ويمنعونهم من الوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه، إضافة إلى الاعتداءات اللفظية والجسدية، وإطلاق تهديدات مباشرة تطالبهم بمغادرة المكان.

لم تعد ليالي العزبة للنوم، بل للترقب والحذر. فالمستوطنون المسلحون يقتحمون المكان أحياناً في ساعات الليل، يوقظون السكان من نومهم، ويزرعون الرعب في قلوب الأطفال وكبار السن، في محاولة لفرض واقع يدفع العائلات إلى الرحيل.

وأمام هذا الواقع القاسي، وجدت العائلات نفسها مضطرة إلى مغادرة المكان الذي عاشت فيه سنوات طويلة، بالنسبة لفريد، لم يكن الأمر مجرد انتقال من مكان إلى آخر، بل اقتلاعاً من أرض شهدت حياته كاملة.

يقول فريد بصوتٍ يختلط فيه الألم بالذهول: «هون انولدت وهون عشت عمري كله.

ما تخيلت يوم أطلع منها هيك».

غادر فريد مع عائلته وأغنامه، تاركين خلفهم بيوتاً بسيطة وأشجاراً زرعوها بأيديهم، وذكريات امتدت لعقود في تلك الأرض.

بدوره شدد الناشط ضد الاستيطان نظمي سلمان على أن ما يحدث في وادي قانا لم يعد مجرد اعتداءات متفرقة، بل سياسة منظمة تهدف إلى تفرغ المناطق الرعوية من سكانها الأصليين عبر خلق بيئة طاردة للحياة.

واكد أن استهداف تجمع عزبة العيون يأتي في سياق تصعيد متسارع يطال الأغوار ومناطق غرب سلفيت، من خلال الاعتداءات اليومية، وتقييد الحركة، والسيطرة على مصادر المياه، وصولاً إلى فرض واقع قسري يدفع الأهالي إلى الرحيل. مضيفاً أن صمت المجتمع الدولي يشجع على استمرار هذه الانتهاكات، داعياً إلى تحرك عاجل لحماية ما تبقى من التجمعات البدوية والرعوية المهتدة بالاختلاع.

كما ان الوادي يكتسي أهمية تاريخية واثرية اذ يُعتقد أن وادي قانا كان موقعاً مهماً خلال فترات ما قبل التاريخ، ويضم العديد من الهياكل الحجرية المعروفة بالدلمينات، وهي مدافن صخرية أو أضرحة حجرية تتألف من كتل حجرية ضخمة تُرتب بطريقة محددة لتشكيل مقابر جماعية أو فردية. تُعد هذه الهياكل من المعالم الميغاليثية البارزة في المنطقة، وغالباً ما تكون على شكل ممرات حجرية أو غرف تحتوي على بقايا بشرية. ومع كل هذا وذاك، فإن رحيل هذه العائلات، يفقد وادي قانا أحد تجمعاته الرعوية الصغيرة، في مشهد يلخص كيف يمكن لإرهاب المستوطنين أن يقتلع مجتمعاً كاملاً من أرض عاش فيها جيلاً بعد جيل.



تمكين المرأة الفلسطينية سياسياً

بقلم: رانية جراد

وصولها إلى مواقع التأثير، عبر الانتخابات أو من خلال نظم الكوتا، وهذا المفهوم، في الحالة الفلسطينية، ينبغي أن يتجاوز الإطار الشكلي، ليُرَبط بالسياق الكفاحي اليومي ضد الاحتلال، باعتباره جزءاً من مشروع تحرري متكامل يجمع بين الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.

وتقوم عملية التمكين السياسي على بعدين أساسيين: الأول يتمثل في إزالة العوائق البنيوية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة، والثاني في توفير السياسات والإجراءات التي تدعم حضورها وتعزز فرصها في المجال العام، وعليه، فإن التمكين لا يقتصر على إتاحة الفرص، بل يتطلب بناء قدرات حقيقية تمكن المرأة من التأثير الفاعل في مسارات التغيير. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن الواقع يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة، فتعدد المؤسسات وتنافسها، إلى جانب الانقسام السياسي، أسهم في تشتت الجهود وإضعاف أثرها، كما أن الاعتماد على التمويل الخارجي وما يرتبط به من أولويات، أدى في كثير من الأحيان إلى توجيه برامج التمكين بعيداً عن الاحتياجات الفعلية للنساء الفلسطينيات. وعلى سبيل المثال، ورغم إقرار كوتا نسائية بنسبة 30% في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن تطبيقها لا يزال محدوداً، كما أن العديد من الأحزاب والمؤسسات التي تتبنى هذا المبدأ نظرياً، لا تلتزم به عملياً داخل هيكلها التنظيمية، كذلك، ورغم انضمام فلسطين إلى اتفاقيات دولية مهمة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن 1325، إلا أن العديد من القوانين المحلية التمييزية ما زالت قائمة، ما يحد من الأثر الفعلي لهذه الالتزامات.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في موازنة التشريعات مع المعايير الدولية، بل في موازنتها مع الواقع المعاش للنساء الفلسطينيات واحتياجاتهن اليومية، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة مفهوم التمكين ضمن السياق الفلسطيني الخاص، الذي يتسم بتعقيدات ناتجة عن استمرار الاحتلال، وضعف السيادة، وتشوه البنية السياسية والاجتماعية. إن تعزيز التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية يتطلب رؤية وطنية شاملة، تنطلق من فهم عميق لخصوصية الواقع، وتعمل على توحيد الجهود، وتحريرها من الارتهاق الخارجي، بما يضمن بناء حركة نسوية قوية وقادرة على إحداث تغيير حقيقي ومستدام.

خاضت المرأة الفلسطينية، وفي مختلف مراحل التاريخ الحديث، نضالاً طويلاً ومركباً من أجل انتزاع حقوقها وتعزيز مكانتها في المجتمع، وقد لعبت المنظمات النسوية، لا سيما تلك التي نشأت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، دوراً محورياً في رفع وعي النساء بحقوقهن، والعمل على تمكينهن عملياً من الانخراط في مسيرة الكفاح الوطني لنيل الحرية والاستقلال، ومن أبرز هذه الأطر "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، الذي تأسس عام 1963، وشكل قاعدة جماهيرية فاعلة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، جامعاً للفلسطينيات بمختلف توجهاتهن السياسية والفكرية.

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، دخلت الحركة النسوية مرحلة جديدة من العمل، حيث واصلت نضالها للدفاع عن حقوق المرأة وتحسين أوضاعها، ومع انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996، برزت تحديات جديدة فرضت على الحركة النسوية إعادة صياغة استراتيجياتها وأدواتها، بما يوازن بين مهتمتي التحرر الوطني والبناء الاجتماعي، وقد أتاح هذا التحول نشوء أطر حكومية وسياسات رسمية تُعنى بقضايا المرأة، إلى جانب فتح المجال أمام سن تشريعات تمس مختلف جوانب الحياة، ما جعل من الضروري أن تضطلع المؤسسات النسوية بدور أكثر فاعلية في الضغط والتأثير لضمان ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

وقد تعزز هذا المسار مع صدور القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003، الذي كرس مبدأ المساواة وعدم التمييز، مؤكداً التزام السلطة بحماية حقوق الإنسان والانضمام إلى المواثيق الدولية ذات الصلة، ومع ذلك، فإن ترجمة هذه النصوص إلى واقع ملموس لا تزال تواجه تحديات متعددة.

في السياق الفلسطيني، جاء مفهوم التمكين، ولا سيما التمكين السياسي، في ظل تحولات معقدة شهدتها المجتمع والنظام السياسي، حيث تداخلت متطلبات بناء المؤسسات مع استمرار واقع الاحتلال، وقد تأثرت سياسات التمكين إلى حد كبير بأجندات المانحين الدوليين، التي غالباً ما تستند إلى نماذج ليبرالية لا تأخذ بالضرورة خصوصية الحالة الفلسطينية.

ويفهم التمكين السياسي للمرأة باعتباره عملية شاملة تهدف إلى تعزيز مشاركتها في صنع القرار، وضمان

باكو بين مطرقة الغرب وسندان إيران: مغامرة قد تشعل المنطقة

بقلم: مصعب صباريني*

مباشرة، ما قد يقوض أي خطط غربية ويجعل نظام علييف تحت ضغط شديد، وربما يعرضه لخطر فقدان السيطرة داخلياً إذا حاول الانجرار نحو صراع مفروض من الخارج.

رغم الدعاية حول قوة الجيش الأذربيجاني، كشفت التجارب الأخيرة في نخجوان عن ضعف دفاعاته الجوية، وفي مواجهة صراع إلى جانب إسرائيل، ستكون باكو عرضة لضربات مدمرة من إيران، التي تمتلك ترسانة صواريخ باليستية وطائرات مسيرة قادرة على استهداف البنية التحتية والمنشآت الحيوية، وأي مغامرة عسكرية ستكون محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى دمار واسع. وجود ملايين الأذربيجانيين في إيران يجعل أي تدخل باكو في شؤون الجوار محفوفاً بالمخاطر، وأي محاولة لإثارة التوتر بين «الأذربيجانيين» و«الفرس» قد تنقلب على علييف نفسه، مسببة صراعاً داخلياً قد يمتد إلى الداخل الأذربيجاني. الخبرة الإيرانية في الحروب الهجينة والقوة الناعمة تجعل «العامل الشيعي» ورقة خطيرة، لا وسيلة ضغط.

القضية ليست صراعاً إقليمياً عابراً، بل جزء من مشروع أوسع لتفكيك الأمة الإسلامية، وإذا نجحت القوى الغربية في إذكاء التوترات بين شعوب مسلمة على خلفية طموحات قومية، فإن ذلك يفتح الباب لإعادة رسم خرائط المنطقة، من العراق إلى مصر، لذلك، يجب على الدول العربية إدراك أن اللعب مع باكو اليوم قد يشكل تهديداً لاستقرارها غداً، وأن السبيل الوحيد لتفادي هذا السيناريو هو توحيد الصفوف الراضة للتدخل الخارجي، ورفض وهم المكاسب الاقتصادية على حساب أمن المنطقة واستقرار شعوبها.

* باحث فلسطيني مقيم في موسكو

تشهد منطقة القوقاز والشرق الأوسط تحركات جيوسياسية متسارعة تحمل تبعات خطيرة، وما يحدث اليوم ليس مجرد مناورة دبلوماسية، بل بناء محور يسعى لزعزعة استقرار إيران وتوجيه ضربة كبيرة للبنية السياسية والعسكرية للعالم الإسلامي، وفي هذا السياق، تتحول أذربيجان تحت قيادة إلهام علييف إلى أداة محتملة، تستخدمها واشنطن وتل أبيب لإشعال صراع قد تكون عواقبه وخيمة على شعوب المنطقة، من بحر قزوين إلى البحر المتوسط. بعد فشل القوى الغربية في تحقيق أهدافها عبر ضربات جوية أو قوات بالوكالة، وقع اختيارها على أذربيجان كمنصة لإطلاق عملية برية قادرة على إلحاق ضرر كبير بإيران، فالدولة التي تمتلك جيشاً حديثاً ومتطوراً وفق معايير الناتو، ولها تاريخ معقد مع طهران، تبدو الآن على مفترق طرق خطير، لكن انخراط باكو في صراع الشرق الأوسط يخدم هدفاً أعمق من مجرد تغيير النظام الإيراني؛ إنه جزء من مشروع أوسع لإضعاف الأمة الإسلامية وتفريقها عبر المصالح الاقتصادية والطموحات القومية، وإذا انخرطت أذربيجان، التي طالما اعتبرت «شقيقة»، في مواجهة مع إيران طمعاً في مكاسب قصيرة المدى، فسيكون ذلك إشارة لانطلاق عصر التجزئة، ويمهد لتدخل القوى الخارجية بحجة حماية الأقليات أو مواجهة النفوذ الإيراني.

المشكلة الأكثر خطورة تكمن في الانقسامات داخل النخبة العسكرية الأذربيجانية، فكار الضباط، الذين يحتفظون بذاكرة تاريخية وروابط ثقافية ودينية مع إيران، لا يؤيدون مغامرة عسكرية

مأساة النازحين في قطاع غزة: حين تتحول الخيام إلى قدر دائم

بقلم : وليد العوض

صحية ملائمة، ولا بنية تحتية قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل من البشر. وإلى جانب هذه الأزمات اليومية، تتفاقم مشكلات مزمنة تزيد المشهد قتامة. البطالة تضرب غالبية النازحين، والسيولة النقدية شبه معدومة، فيما ترتفع الأسعار بشكل جنوني في ظل الاستغلال والاحتكار. يصبح الحصول على الغذاء أو المياه النظيفة تحدياً يومياً، وتتحول أبسط مقومات الحياة إلى سلع نادرة. في هذا السياق، يتراجع الأمن المجتمعي والشخصي، وتزداد مظاهر القلق وعدم الاستقرار، في ظل غياب حلول حقيقية وشاملة.

إن ما يعيشه النازحون اليوم ليس مجرد أزمة إنسانية عابرة، بل هو نتيجة مباشرة لسياسات القهر والإبادة، ولفشل المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته. استمرار هذا الواقع للعام الثالث على التوالي يشكل إدامة صريحة لكل من يكتفي بالمراقبة أو بإدارة الأزمة بدل حلها. فالمخيمات لم تُنشأ لتكون بديلاً دائماً عن البيوت، والخيام لم تُصمّم لتحتضن حياة كاملة بكل تفاصيلها.

وأمام هذا الواقع القاسي، تتواصل حالة العجز والارتباك السياسي، الذي يغرق في مستنقع المراهنة ويراوح في مربع الانتظار، فيما يجد النازحون أنفسهم عراة في مواجهة مأساة مرشحة لأن تطول لسنوات. فلا أفق واضح للحل، ولا إجراءات بحجم الكارثة، وكأن معاناة مئات الآلاف تُدار بمنطق التأجيل لا المواجهة.

إن استمرار هذا الوضع لم يعد يحتمل الانتظار أو الرهان على تدخلات خارجية قد تأتي أو لا تأتي. فالحاجة باتت ملحة لمبادرة تنبثق من بين النازحين أنفسهم، وبمساعدة القوى المجتمعية الحيّة، لتشكيل هيئة وطنية تُعنى برعاية شؤونهم، وتنظيم أوضاعهم، والدفاع عن حقوقهم، والعمل على تلبية الممكن من متطلبات حياتهم اليومية بكرامة وإنسانية.

هيئة كهذه يمكن أن تشكل إطاراً جامعاً يوحد الجهود، ويضع حدًا لحالة الفوضى والاستغلال، ويفتح الباب أمام إدارة أكثر عدالة وشفافية للموارد المحدودة. ففي ظل الغياب أو التقصير الرسمي، يصبح التنظيم الذاتي ضرورة لا خياراً، وخطوة أولى على طريق حماية الناس وصون كرامتهم، بانتظار الحلّ الأوسع الذي يعيدهم إلى بيوتهم، وينهي فصول هذه المأساة المفتوحة.

للعام الثالث على التوالي، يواصل أكثر من مليون ونصف نازح في قطاع غزة حياةً قاسية تحت القماش، بعدما التهمت حرب الإبادة بيوتهم، وبددت استقرارهم، ودفعتهم إلى بقع ضيقة من الأرض لا تصلح للحياة. لم تعد الخيمة محطة مؤقتة كما كان يُظن، بل تحولت إلى واقعٍ ثقيل، وإلى عنوانٍ دائمٍ لمعاناةٍ مركّبةٍ تتداخل فيها السياسة بالإنسان، والكارثة بالإهمال، والحقّ المسلوب بالصمت الدولي.

في هذه المخيمات المكتظة، لا تقتصر المعاناة على فقدان السكن، بل تتعداه إلى تهديد دائمٍ بالطرده. كثير من النازحين يعيشون تحت ضغط مطالبات أصحاب الأراضي بإخلائها أو دفع بدل إيجار، في مفارقة قاسية تجعل الضحية رهينة مرتين: مرةً بفعل الحرب التي هجرته، ومرةً بفعل العوز الذي يمنعه من تأمين بديل.

هكذا، تتحول الخيمة إلى مساحة مؤقتة مهددة، لا توفر الأمان ولا الاستقرار، وتُبقى النازح في حالة قلبي دائم.

أما داخل هذه الخيام، فالصورة أشد قسوة. تنتشر الحشرات بكل أنواعها: البراغيث، القمل، الذباب، والبعوض، في بيئةٍ تفتقر إلى أدنى شروط النظافة والصحة العامة. ولا تقف الأخطار عند هذا الحد، بل تتفاقم مع تكاثر الفئران و"العرس" (ابن عرس)، التي لم تعد مجرد ظاهرة بيئية، بل تحولت إلى خطرٍ مباشرٍ يهاجم النساء والأطفال، ويعبث بالمواد الغذائية، وينقل الأمراض المعدية في ظل غياب شبه كامل لإجراءات المكافحة.

الصحة العامة في المخيمات تتدهور بشكلٍ متسارع. سوء التغذية، ونقص مياه الشرب النظيفة، وغياب الرعاية الصحية الكافية، كلها عوامل أدت إلى انتشار الأمراض المعدية بين النازحين. الجرب وجراثومة المعدة ليست سوى أمثلة على واقعٍ صحيٍ مقلق، حيث تتحول الأمراض البسيطة إلى تهديدات خطيرة بسبب غياب العلاج أو تأخره. ومع وجود "الآبار السوداء" غير الصحية، يتضاعف الخطر، إذ تهدد هذه الحفر المكشوفة بتلوث المياه الجوفية، ما ينذر بكارثة بيئية وصحية ممتدة.

الخيام نفسها لم تعد صالحة للحياة. فهي مهترئة، لا تقي حر الصيف ولا برد الشتاء، تتقلعها الرياح وتغرقها مياه المطر. ومع ضيق المساحات وتكدس السكان، تتحول المخيمات إلى بيئات خانقة، حيث تتآكل الخصوصية، وتتفاقم التوترات الاجتماعية، ويغيب الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. لا مساحة كافية، لا مرافق

بقلم: محمد علوش

أفق إنساني

في زمن تتكاثر فيه الأزمات بقدر ما تتسارع فيه التحولات، ويقف فيه العالم على مفترق طرق بين منطق الهيمنة ومنطق الشراكة، تبرز المبادرات الصينية الكبرى، وفي مقدمتها مبادرتا الحضارة العالمية والحوكمة العالمية، كنداء عقلاي وأخلاقي لإعادة الاعتبار لفكرة التوازن الدولي، وإعادة تعريف العلاقات بين الأمم على أساس الاحترام المتبادل، والتكامل الحضاري، والمصالح المشتركة.

إن مبادرة الحضارة العالمية لا تطرح مجرد خطاب ثقافي، بل تؤسس لفلسفة إنسانية ترى في تنوع الحضارات ثروة روحية ومعرفية، لا ميداناً للصراع أو مبرراً للإقصاء، فهي دعوة لإعادة الاعتبار لقيمة الحوار بوصفه بديلاً عن التصادم، وللتعارف بوصفه جسراً نحو الفهم العميق بين الشعوب، وللتعددية بوصفها قانوناً طبيعياً لتطور الإنسانية، لا تهديداً لها.

وفي جوهر هذه المبادرة يكمن إدراك عميق بأن الحضارات لا تتصارع إلا عندما يساء فهمها، ولا تتباعد إلا عندما تغيب العدالة، وأن مستقبل البشرية لا يمكن أن يبني على ثقافة الغلبة، بل على ثقافة الاعتراف المتبادل، حيث لكل شعب حقه في رواية قصته، وصياغة نموذج، والمساهمة في المسيرة الإنسانية دون وصاية أو تهميش. أما مبادرة الحوكمة العالمية، فهي تعبير عن حاجة موضوعية لإعادة التوازن إلى نظام دولي اختلفت معاييرها طويلاً، وباتت فيه العدالة انتقائية، والقانون الدولي خاضعاً في كثير من الأحيان لموازين القوة لا لقوة القانون، وهي في جوهرها دعوة لإقامة نظام دولي أكثر إنصافاً، يسمع فيه صوت الجنوب العالمي، وتسان فيه سيادة الدول، وتحترم فيه إرادة الشعوب، وتعاد فيه الاعتبار لمبادئ العدالة الدولية بوصفها أساس الاستقرار لا مجرد شعارات سياسية.

ولا يمكن فصل هذه الرؤية عن الصعود المتدرج والمتزن للصين كقوة دولية كبرى، ليس فقط بما حققته من معجزات تنموية غير مسبوقة، بل بما قدمته أيضاً من نموذج يقوم على الربط بين التنمية والاستقرار، وبين التقدم الاقتصادي والمسؤولية الدولية، وبين المصالح الوطنية والرؤية الإنسانية الأشمل. إن أهمية هذا الدور لا تكمن في حجمه فقط، بل في طبيعته أيضاً، حيث يستند إلى مفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية، وهو مفهوم يتجاوز الحسابات الضيقة نحو أفق إنساني أرحب، يرى أن أمن العالم لا يتجزأ، وأن ازدهاره لا يمكن أن يكون حكرًا على قلة، وأن الاستقرار الحقيقي لا يصنعه التفوق، بل تصنعه العدالة. وفي قلب هذا النقاش، تظل القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في اختبار مصداقية النظام الدولي، ليس فقط باعتبارها قضية شعب يسعى إلى حريته، بل باعتبارها أيضاً معياراً أخلاقياً لمدى قدرة العالم على تطبيق المبادئ التي يعلنها، فحين تغيب العدالة عن فلسطين، فإن ذلك لا يطعن الفلسطينيين وحدهم، بل يصيب فكرة العدالة الدولية ذاتها في صميمها. ومن هنا، فإن الدعوة إلى حوكمة عالمية أكثر عدالة، كما تطرحها الرؤية الصينية، تفتح الباب أمام أمل متجدد بإمكانية تصحيح الاختلالات التاريخية، وإنهاء معاناة شعب ما زال يناضل من أجل أبسط حقوقه الإنسانية والوطنية، وفي مقدمتها حقه في الحرية، وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية.

إن مبادرتي الحضارة العالمية والحوكمة العالمية تمثلان، في جوهرهما، محاولة لكتابة فصل جديد في تاريخ العلاقات الدولية، فصل لا يقوم على منطق الاستقطاب، بل على منطق التوازن، ولا على إدارة الصراعات، بل على منع أسبابها، ولا على فرض الإرادات، بل على بناء التوافقات. إن العالم اليوم، وهو يواجه أزمات مركبة تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، يبدو أحوج ما يكون إلى مثل هذه الرؤى التي تعيد الاعتبار لفكرة الإنسانية الجامعة، وتفتح الطريق نحو نظام دولي أكثر توازناً، وأكثر قدرة على حماية مصالح الشعوب، وصون كرامتها، وضمان حقها في التنمية والسلام.

فمستقبل البشرية لن يكتب بلغة القوة وحدها، بل بلغة الحكمة أيضاً، ولن تصنع المصالح العابرة، بل القيم القادرة على البقاء، وفي هذا الأفق، تبدو هذه المبادرات مساهمة فكرية وسياسية مهمة في صياغة ملامح عالم أكثر عدالة، وأكثر توازناً، وأكثر إنسانية.